الجمهوريّة التّونسيّة الحمد لله

مجلس المنافسة

الجلسة العامّة

القطاع: الخدمات والهندسة الإعلاميّة

الرّأي عدد 172657

الصّادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 21 ديسمبر 2017

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب وزير التّجارة المؤرّخ في 20 نوفمبر 2017 والمتضمّن طلب رأي المجلس في شأن مشروع عمليّة تركيز إقتصادي بين كلّ من شركة Network Related Servicesفرع شركة Orange وشركة Business &Decision، طبقا لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 36 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 والمتعلّق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليّات التّركيز الإقتصادي للموافقة المسبقة،

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الخميس 21 ديسمبر 2017،

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني،

وبعد الإستماع إلى المقرّرة السيّدة جميلة الخبثاني في تلاوة تقريرها الكتابي،

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I- تقديم الملف:

✓ محتوى الاستشارة:

قامت شركة Orange SA بإعلام وزير التّجارة بمشروع تركيز يتمثّل في مرحلة أولى في اقتناء شركة Network Related Services فرع شركة Orange SA بنسبة 100 % كتلة نفوذ تقدّر بـ 63.98 % من شركة Business and Decision SA ثمّ وفي مرحلة ثانية في اقتناء شركة Orange SA لبقيّة الأسهم التي لا تمتلكها عن طريق عرض عمومي للشراء[1] offre publique d'achat[2]، طالبة الموافقة على عمليّة التركيز بين الشّركات المشار إليها أعلاه طبقا لأحكام القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قبل إتمام عمليّة اقتناء كتلة النّفوذ ستقوم شركة Business and Decision SA بالتّرفيع في مساهمتها في رأس مال شركة Business and Decision Tunisie من 90 إلى 99,3 % ومجمع Business

[1] يعدّ عرضا عموميّا على معنى القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرّخ في 1994/11/14 والمتعلّق بإعادة تنظيم السوق المالية "العرض الصادر عن شخص طبيعي أو معنوي لشراء كتلة من الأوراق المالية مصدرة من قبل شركات المساهمة العامة أو استبدالها أو بيعها أو سحبها بشروط إنجاز و شروط سعر تختلف عن شروط السوق." وتهدف العروض العمومية للشراء إما إلى تكوين اندماج عمودي أو اندماج أفقي.

[2] Les offres publiques simplifiées n'ont pas pour objet de prendre le contrôle d'une société mais d'y compléter une participation ou d'en fermer le capital.

and Decision باقتناء عن طريق أحد الفروع 72 % من رأس مال شركة Business and Decision Tunisie Locale.

وقد أظرفت بملف الإستشارة الوثائق التّالية :

1. نسختان من عقد إحالة كتلة النّفوذ موضوع الإستشارة باللّغة الأنكليزيّة والفرنسيّة،
2. مذكّرة تتضمّن النّتائج المنتظرة من عمليّة التّركيز،
3. قائمة المسيّرين والمساهمين في الشّركات المعنيّة بعمليّة التركيز،
4. الموازنات المالية لشركة Orange SA والخاصّة بسنوات 2014 و2015 و2016،
5. الموازنات المالية لشركة Orange Tunisie والخاصّة بسنوات 2014 و2015 و2016.
6. الموازنات المالية لشركة Network Related Services والخاصّة بسنوات 2014 و2015 و2016.
7. الموازنات المالية لشركة Business and Decision SA والخاصّة بسنوات 2014 و2015 و2016.
8. الموازنات المالية لشركة Business and Decision Tunisie والخاصّة بسنوات 2014 و2015 و2016.
9. حصص السّوق للشّركات المعنيّة بعمليّة التّركيز.
10. قائمة فروع الشّركات المعنيّة بعمليّة التّركيز مع بيان مبلغ مساهمتها في رأس المال.
11. نسخة من تقارير مراجع الحسابات للشّركات المعنيّة.
12. تقرير حول عملية التّركيز.

I- تقديم عمليّة التّركيز :

1- الأطراف المعنيّة بعمليّة التّركيز:

يمكن حوصلة الأطراف المعنيّة بعمليّة التّركيز في الشّركات التّالية:

* شركة " Orange SA ":

هي الشّركة الأمّ لمجمع أورونج وهي شركة خفيّة الإسم خاضعة للتّشريع الفرنسي ومدرجة بالبورصة منذ سنة 1997 في سوق NYSE Euronext Paris وفي New York Stock Exchange.

وهي من أهمّ مشغّلي شبكات الإتّصال في العالم برقم معاملات سنوي يقدّر بـ41 مليار أورو وتشغّل 155000 موظّفا إلى غاية 31 ديسمبر 2016 من بينهم 96000 في فرنسا.

ومنذ سنة 2006 أصبحت علامة أورونج العلامة الوحيدة الممثّلة للمجمع بالنّسبة إلى خدمات الأنترنات والتّلفاز والهاتف الجوّال في أغلب مناطق العالم المتواجد بها.

كما تعتبر الشّركة من أهمّ المزوّدين في مجال الخدمات الإتّصاليّة لفائدة المؤسّسات المتعدّدة الجنسيّات عن طريق فرعها Orange Business Services وهي تمارس هذا الفرع من النّشاط في فرنسا وبقيّة بلدان العالم، وهي غير متواجدة بتونس.

ويتمثّل النّشاط الرّئيسي لشركة Orange SA في تونس عن طريق فرعها الممثّل في شركة أورونج تونس في تشغيل شبكة عموميّة للاتّصالات وتقديم خدمات اتّصالات للهاتف القارّ والجوّال من الجيل الثّاني والثّالث والرّابع على كامل تراب الجمهوريّة.

*شركة "أورونج تونيزي" (Orange Tunisie): وكانت تعرف باسم شركة "ديفونا للاتصالات" سابقا، وهي شركة خفية الإسم أحدثت طبقا للقانون التونسي منذ 2004، يبلغ رأسمالها 18.451.100 دينار تونسي، مقرّها الاجتماعي بعمارة

أورونج، المركز العمراني الشمالي –1003– تونس ، ومرسّمة بالسّجل التجاري تحت عدد B2411262004. وهي فرع للشّركة الأمّ أورونج أس.أ التي تمتلك 100% من رأس مالها. وقد بلغ رقم معاملاتها خلال سنة 2016 ما يقارب 567,829 مليون دينار تونسي.

* شركة Network Related Services[3]: وهي شركة خفيّة الاسم خاضعة للقانون الفرنسي يقدّر رأسمالها بـ 1237254.90 أورو مقرّها في سان مارتان بفرنسا مرسّمة بالسجل التجاري بقرونوبل تحت عدد 345039416 وهي فرع للشّركة الأمّ أورونج أس.أ التي تمتلك 100% من رأس مالها. وقد بلغ رقم معاملاتها خلال سنة 2016 ما يقارب 14.459.000 أورو.

* شركة Business and Decision SA وهي شركة خدمات إعلاميّة متخصّصة في تطوير التّطبيقات تتوجّه خاصّة إلى المهنيّين المتكوّنين من شركات متوسّطة وصغرى وشركات متعدّدة الجنسيّات. وهي تعمل في مجالين أساسين وهما تحليل المعطيات Data Management وتطوير الحلول التّطبيقيّة الرّقميّة Digital Business.

تتواجد الشّركة في 12 بلدا من بينها تونس وذلك عن طريق الفرع الذي تمتلك 90 % من رأس ماله شركة Business and Decision Tunisie وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة غير مقيمة ومصدّرة كليّا (85 % من رقم المعاملات ما يقارب 14.22 مليون دينار تونسي خلال سنة 2016).

تمّ تحقيق 15 % الباقية من رقم المعاملات عن طريق فوترة خدمات لشركة Business and Decision Tunisie Locale وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة ينطبق عليها القانون التّونسي تمتلك فيها بصفة غير مباشرة عن طريق الشّركة الفرع

[3] Société de conseils, études et assistance de prestations diverses, tant au profit de sociétés ayant le même objet ou un objet similaire, que dans des sociétés dans lesquelles elle détient une participation.

Decision Support Company (DSC) (شركة ذات مسؤوليّة محدودة ينطبق عليها القانون التّونسي) نسبة 28 %.

وقد بلغ رقم معاملات شركة Business and Decision Tunisie Locale خلال سنة 2016 ما يقارب 3,3 مليون دينار تونسي.

2- طبيعة عمليّة التّركيز:

يتعلّق الأمر **بعمليّة تركيز عالميّة** باعتبار أنّ الاتّفاق سيتمّ بين شركات فرنسيّة مالكة لشركات فرعيّة أو لفروع **ناشطة بأسواق أجنبية مختلفة ومتعدّدة من بينهم السّوق التونسيّة**. ولن ينجرّ عن عمليّة التّركيز المعروضة على أنظار المجلس اندثار لأيّ من الشّركات المتواجدة بالسّوق.

كما تعتبر عمليّة التّركيز الماثلة من أنواع **الاندماج العمودي** باعتبار أنّ أنشطة الشّركات المعنيّة بها هي أنشطة متكاملة وغير تنافسيّة ولا يمكن استبدالها في ما بينها.

ولئن كانت هذه العمليّة عالميّة إلاّ أنّ لها **آثارا مباشرة** على السّوق الوطنيّة تستوجب النّظر في مدى أهميّتها. وفيما يلي رسم بياني أوّل يبرز هيكلة السّوق قبل عمليّة التّركيز ورسم بياني ثاني هيكلة السّوق بعد التّركيز يحدّد الأثر المباشر على السّوق التّونسيّة:

الرّسم البياني عدد 1: وضعيّة السّوق التّونسيّة ما قبل التّركيز

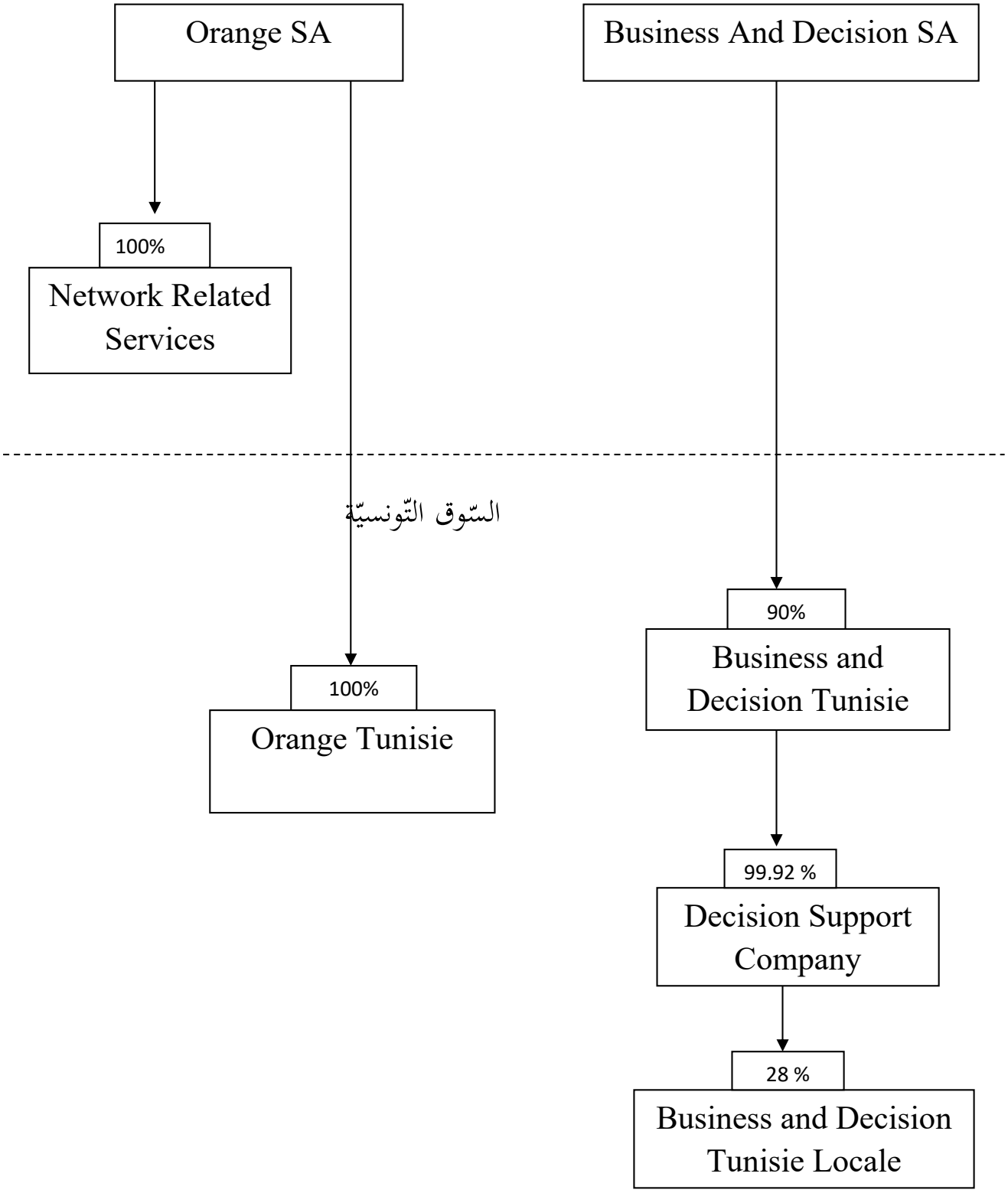

الرّسم البياني عدد 1: وضعيّة السّوق التّونسيّة ما بعد التّركيز

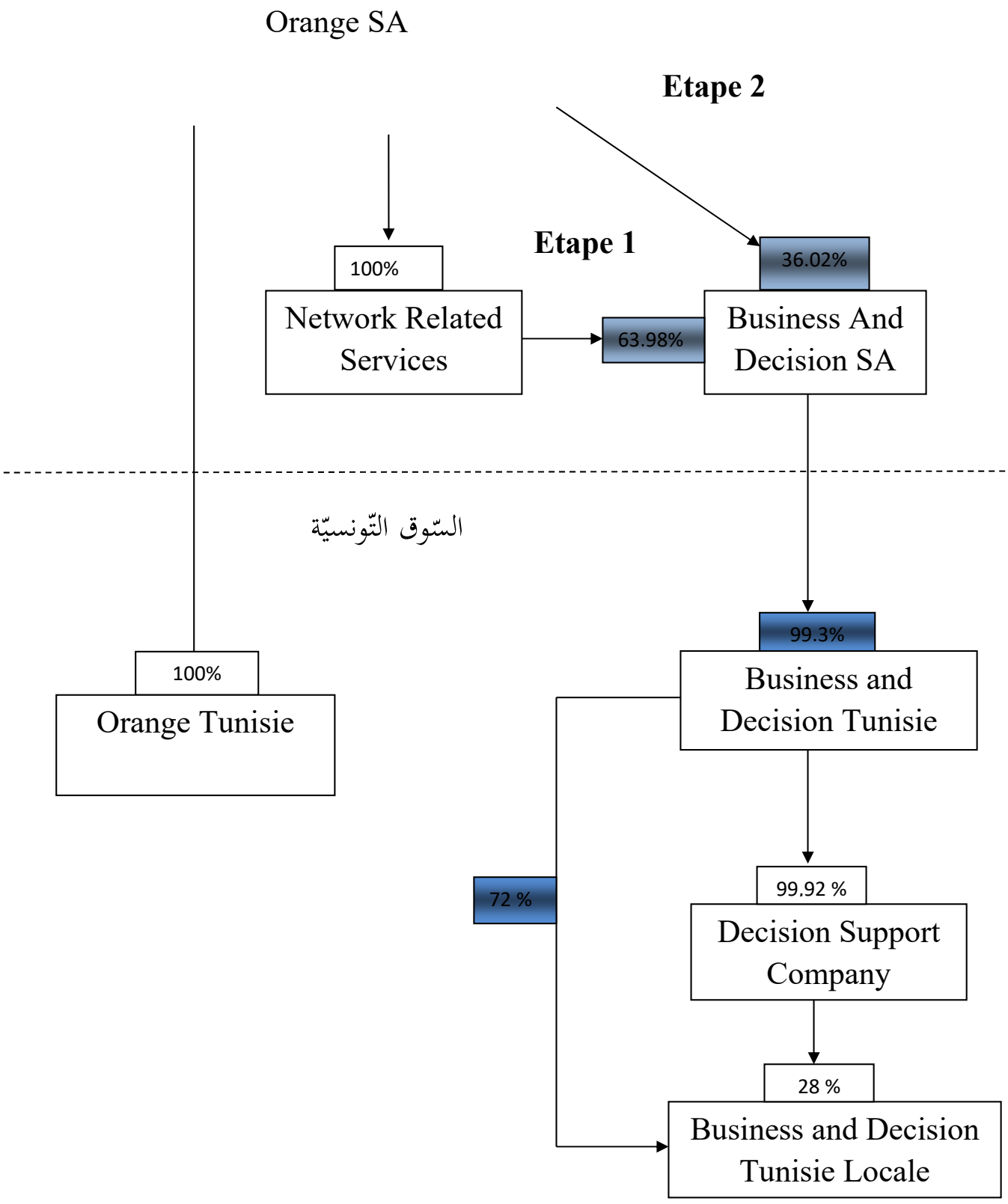

ويتّضح من خلال ما سبق، أنّه لن يكون هنالك تغيير على مستوى هيكلة السّوق والمتدخّلين فيها باعتبار أنّ مختلف الشّركات المعنيّة ستبقى فاعلة على أنّ

التّغيير الوحيد سيطرأ على هيكلة رأس المال، وذلك في مرحلة أولى عن طريق اقتناء كتلة النّفوذ، ثمّ في مرحلة ثانية عن طريق العرض العمومي للشّراء الذي يهدف إلى تكوين اندماج عمودي.

وفي هذا الإطار يجدر التّوضيح أنّ العرض العمومي للشّراء الذي يهدف إلى تكوين اندماج عمودي يكون عبر اندماج نشاطين كانا في أول الأمر ينجزان من طرف شركتين مختلفتين فيتحقق بذلك تكامل يكسب دون شك الطرفين قدرة تنافسية أكبر ويوفّر حرفاء أكثر عددا وذلك لاعتبارات عدة لعل أبرزها اندماج شركتين الأولى في ميدان تشغيل شبكات الإتّصال والثّانية في ميدان الخدمات الإعلاميّة والتّصرّف في المعطيات، فيتفرّغ الطّرف الأول بدرجة أولى إلى تجميع المعطيات ويترك مسألة استغلالها إلى الطرف الثّاني. كما أنّ مبدأ التّكامل بين مختلف الأنشطة يعتبر من الأسلحة الذّكيّة لمواجهة المنافسة الشّديدة.

II- دراسة السّوق :

تنصهر السّوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة التّركيز الرّاهنة في مجال الخدمات والهندسة الإعلاميّة وتتعلّق بسوق البيانات الضّخمة Big Data التي تعرّف بأنّها مجموعة بيانات ذات أحجام تتخطي قدرة البرامج التّقليديّة التي يشيع استخدامها لالتقاط وإدارة ومعالجة البيانات في غضون فترة زمنية مقبولة، وهي معلومات كبيرة الحجم وعالية السّرعة تتنوّع مصادرها خاصّة بتطوّر الأنترنات ووسائل الإتّصال الرّقميّة وتتطلّب أشكالا جديدة من المعالجة لتعزيز عملية صنع القرار والفهم العميق.

ووفق دراسة قامت بها المنظّمة العالميّة للبيانات International Data Corporation ، فإنّ حجم المعطيات التي سيتمّ إحداثها سيتطوّر من 2,8 زيتّا أوكتيZ.O في سنة 2010 إلى 40 Z.O في 2020 بنسبة نموّ سنويّة تقدّر بـ45 % .

وتنقسم السّوق المرجعيّة موضوع الإستشارة إلى أربعة أسواق مرجعيّة فرعيّة وهي كما يلي:

1- جمع المعطيات وبيعها Collecte et vente des informations

2- خزن المعطيات وإيوائها stockage et hébergement des informations

3- تحليل المعطيات Analyse des données

4- التّعميم والنّشر Diffusion et ciblage

ويعمل بهذه السّوق المرجعيّة بالنّسبة للبلاد التّونسيّة خاصّة شركات الخدمات والهندسة الإعلامية sociétés de services et d'ingénierie informatique SSII التي يمكن لها أن تتخصّص في سوق مرجعيّة فرعيّة أو في أكثر من سوق فرعيّة كما يمكن لبعض المؤسّسات الكبرى أن تقوم بجمع وخزن وتحليل هذه المعطيات لفائدتها أو لفائدة مؤسّسات أخرى عن طريق مركز بيانات Data Center على غرار شركة أورونج تونس وشركة تونس للإتّصالات (Data Center Carthage) وشركة أوريدو للاتّصالات وشركة بولينا (DATAXION) وشركة Cloud Temple Tunisia[4] ومجمع مينكس هولدينغ Groupe Meninx Holding (EO Data Center).

وتجدر الإشارة إلى أنّ شركات الخدمات والهندسة الإعلامية غير معرّفة بالقانون التونسي، إلاّ أنّه يمكن تعريفها من خلال الخدمات التي تقدّمها ذلك أنّه يتّضح بالرّجوع إلى موقع الغرفة الوطنية النقابية لشركات الخدمات والهندسة

[4] C'est le fruit d'un partenariat Tuniso-français entre Poulina Group Holding (PGH) et la société française INTRINSEC créée en mai 2014. Il s'agit d'une société spécialisée dans le cloud computing, processus qui consiste à utiliser la puissance de calcul ou de stockage de serveurs informatiques distants à travers un réseau, généralement Internet.
Cette société a conclu un nouveau accord de partenariat avec l'entreprise américaine Synacor qui détient la célèbre solution de messagerie collaborative Zimbra. Ce partenariat permettra au leader du Cloud en Tunisie de commercialiser la solution Zimbra sur toute l'Afrique.

الإعلامية أنّه يمكن لهذه المؤسّسات أن تتدخّل في العديد من المجالات مثل تطوير البرمجيّات وتطوير أنظمة المعلومات وهندسة الشبكات والتصرّف في المنظومات الإعلامية لشركة أخرى Infogérance وتطوير مواقع الواب.

كما يتّضح بالرّجوع إلى الفصل 43 من القانون عدد 101 لسنة 1999 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1999 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2000 أنّ خدمات هذه المؤسّسات تتمثّل في تطوير البرمجيات وصيانتها وتطوير محتويات متعدّدة الوسائط وفي معونة تقنية ودراسات وهندسة معلوماتية وفي بنوك المعطيات وخدمات على الخطّ وفي إدخال ومعالجة المعطيات وفي خدمات إعلامية أخرى باستثناء تسويغ المعدّات. ولا تخضع هذه المؤسّسات عند إحداثها إلى حواجز قانونيّة للدّخول ما عدا التّصريح بالنّشاط لدى وكالة النّهوض بالإستثمار والتّجديد.

ولا توجد معطيات إحصائيّة شاملة ودقيقة حول مختلف المتدخّلين بالسّوق المرجعيّة وتوزيعهم حسب المجالات الأربع لهذه السّوق. وبالرّجوع إلى موقع وكالة النّهوض بالإستثمار والتّجديد في خصوص قاعدة بيانات مؤسّسات الخدمات في مجال الإعلاميّة، يتبيّن وجود ما يقارب 550 شركة عاملة في المجال ذات أحجام مختلفة.

أمّا في ما يتعلّق بالفروع الممتدّة على التّراب التّونسي للأطراف الفاعلة في عمليّة التّركيز الرّاهنة فإنّ شركة أورونج تونس تعمل في تونس أساسا كمشغّل لشبكة اتّصالات (ما يقارب 73.5 % من رقم معاملاتها متأتّ من تشغيل شبكة الهاتف الجوّال) وبصفة ثانويّة تعمل في مجال تجميع وإيواء المعطيات.

ووفقا للمعطيات المستمدّة من الهيئة الوطنيّة للإتّصالات لشهر أكتوبر 2017، فإنّ شركة أورونج تونس تمتلك نسبة 26,4 % في سوق إسداء خدمة الهاتف الجوّال و32,9% في سوق إسداء خدمات معطيات الهاتف الجوّال Data

Mobile[5] و 7,9 % في سوق إسداء خدمات الهاتف القارّ و 14,1 % في سوق إسداء خدمات معطيات الهاتف القارّ Data Fixe[6] عن طريق ADSL و49,2 % عن طريق Box Data.

أمّا شركة Business and Decision Tunisie فهي تعمل في مجال تحليل المعطيات وتطوير التّطبيقات وهو مجال ذو قيمة مضافة هامّة بالنّسبة للشّركات وخاصّة في مجال أخذ القرار وتطوير استراتيجيّات ترويجيّة مشخّصة للحرفاء.

III- التّحليل القانوني لعمليّة التركيز:

1- فيما يتعلّق بمدى خضوع عمليّات التركيز الإقتصادي المبرمة بين شركات عالميّة غير منتصبة بالسوق الوطنيّة إلى مقتضيات قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار:

نصّت أحكام الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه : "يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كل عمل مهما كان شكله ينجرّ عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الإنتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسسة من شأنه تمكين مؤسسة أو عدة مؤسسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة" .

ويبرز من خلال ما جاء بمقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه أنّ المشرّع لم يفرّق في إطار تعريفه لمفهوم التركيز الإقتصادي بين المؤسسات الوطنيّة والأجنبيّة وبين ما إذا كانت هذه المؤسّسات متواجدة داخل أو خارج السّوق الوطنيّة بل اعتمد في تقديره لمدى خضوع عمليّة التركيز لرقابة الوزير المكلّف بالتجارة **على**

[5] **Abonnement Data mobile** : Tout abonnement actif à Internet et/ou Data via réseaux cellulaires mobiles (il comprend les abonnements clé 3G/4G, les abonnements Box Data, les abonnements M2M et les abonnements offre Data 3G/4G).
L'opérateur orange Tunisie détient dans le créneau M2M une part de 4,8 %.

[6] **Abonnement Data Fixe** : tout abonnement (non résilié) à Internet et/ou Data au moyen d'un accès fixe filaire ou hertzien fixe de terre ou satellitaire (ADSL, FO, SDSL, VDSL, LS, FR, RTC, FH, LTE-TDD, WiMAX, Box Data, VSAT…).

مدى تأثير هذه العمليّة على التّوازن العام للسّوق الوطنيّة وذلك وفقا لما نصّت عليه أحكام الفقرة الثّانية من الفصل سالف الذّكر من أنّه : "**يجب عرض** كلّ مشروع تركيز أو عمليّة تركيز إقتصادي **من شأنّها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السّوق الداخليّة أو جزء منها على موافقة الوزير المكلّف بالتجارة**" .

وتبعا لما تقدّم فإنّ أحكام قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وتحديدا الفصل 7 منه تنسحب على عملية التّركيز الرّاهنة المبرمة بين شركات أجنبيّة عالميّة غير منتصبة بالسوق الوطنيّة ويبقى تقييمها مرتبطا بمدى تأثير هذه العمليّة على السّوق الوطنيّة.

2- فيما يتعلّق بخضوع عمليّة التركيز الرّاهنة إلى رقابة الوزير المكلّف بالتّجارة:

أوجب الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار أن يعرض على موافقة الوزير المكلّف بالتجارة كل مشروع تركيز أو عمليّة تركيز إقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو جزء منها بعد توفّر أحد الشرطين التّاليين:

الشرط الأوّل: يتمثّل هذا الشرط في تجاوز نصيب المؤسسات المعنيّة مجتمعة خلال سنة، نسبة 30% من مجمل البيوعات أو الشّراءات أو كلّ الصفقات الأخرى المنجزة بالسوق الداخليّة أو جزء منها لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة.

الشرط الثّاني: يتعلّق بتخطّي إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسسات على السّوق الدّاخلية مبلغا معيّنا، ضبطه الأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 بمائة مليون دينار (100.000.000د).

وبالرّجوع إلى استشارة الحال، فإنّ طرفي التّركيز وهما شركة أورونج آس.أ وشركة بيزنس آند ديسيزن لهما فروع عاملة بالسّوق التّونسيّة وباعتبار أنّ عمليّة

التّركيز هي من النّوع العمودي أي أنّ أطرافها تعمل في أسواق مرجعيّة مختلفة ومتكاملة، فإنّه لا يمكن جمع رقم المعاملات المنجز من طرفها للتّثبّت من تحقّق الشّرط الثّاني.

واستنادا لما سبق وباعتبار أنّ رقم معاملات أورونج تونس يفوق لوحده مائة مليون دينار فإنّ هذه العمليّة تكون خاضعة لرقابة وزير التّجارة.

3- تأثير عمليّة التّركيز على المنافسة بالسّوق الوطنيّة:

تأخذ عمليّة التركيز الرّاهنة كما سبق ذكره شكل **تركيز عمودي** باعتبار أنّ أنشطة الشّركات المعنيّة **هي أنشطة غير متنافسة ولكنّها متكاملة** تشمل أنشطة ذات ترابطات خلفية Amont وأماميةَ Aval تغطّي مختلف مراحل استقاء المعطيات والتصرّف فيها.

و**لا تؤدّي هذه العمليّة إلى تقليص في عدد المنافسين داخل السّوق** بقدر ما ينجرّ عنها إمكانية غلقها خاصّة إذا كانت حواجز الدّخول إليها مرتفعة.

ولا يشكّل هذا النّوع من التّركيز عامّة إشكاليّات هامّة من منظور المنافسة باعتبار أنّها تتعلّق بشركات تعمل في أسواق مرجعيّة مختلفة إلاّ أنّه يجب التثبّت ممّا يمكن أن يكون لهذا الاندماج من آثار سلبيّة على وضعيّة المنافسة في السّوق من ممارسات تمييزيّة عبر الأسعار discrimination par les prix أو من ممارسات تضييقيّة Forclusion إذ من شأن أيّ تعامل حصري بين المؤسّسات المندمجة أن ينجرّ عنه إغلاق السّوق على مستوى السّوق الخلفيّة والسّوق الأماميّة وذلك عندما لا يتوفّر للشّركات المنافسة على مستوى هذه الأسواق بديل للتزوّد أو للتّزويد بالمنتوج أو الخدمة المعنيّة وتحدث هذه الوضعيّة عند وجود إحدى المؤسّسات المندمجة في وضعيّة احتكار للسّوق وتحتدّ في حال وجود حواجز هامّة للدّخول إليها.

وتتميّز السّوق المرجعيّة المعنيّة بالإستشارة **بضعف حواجز الدّخول القانونيّة والإداريّة**، إذ لا تشترط لممارسة مثل هذا النّشاط سوى إيداع تصريح لدى المصالح المختصّة كما يتجلّى ذلك من أهميّة عدد المؤسّسات النّاشطة بها.

ولئن تتطلّب ممارسة النّشاط في بعض الأسواق المرجعيّة الفرعيّة على غرار خزن وإيواء المعطيات استثمارات هامّة نسبيّا ومواكبة التّطوّر التّكنولوجي واكتساب التقنيات التّكنولوجيّة والمعلوماتيّة الجديدة وتشغيل كفاءات عالية إلاّ أنّ الخدمات المسداة هي ذات قيمة مضافة عالية قابلة أيضا للتّصدير.

كما تعتبر **أسعار هذه الخدمات حرّة** إذ أنّها تخضع في تحديدها إلى قاعدة العرض والطّلب.

ولئن لا يتوفّر لدى المجلس معطيات دقيقة حول حصّة السّوق لكلّ متدخّل على مختلف الأسواق المرجعيّة التي تعمل بها كلّ من شركة Business and Decison Tunisie وشركة Business and Decision Tunisie Locale إلاّ أنّه يمكن التّأكيد على أنّ وجود العديد من الشّركات المنافسة على مختلف الأسواق الفرعيّة يمكّن من استبعاد فرضيّة وجود هذه الشّركات في وضعيّة هيمنة على السّوق الوطنيّة تمكّنها من الضّلوع في ممارسات تضييقيّة.

كما ستمكّن عمليّة التّركيز، شركة أورونج تونس من استغلال الكمّ الهائل من المعطيات التي تتحصّل عليها كمشغّل شبكة اتّصالات وكمسدي لخدمات في مجال الهاتف القارّ والجوّال من الجيل الثّاني والثّالث والرّابع على كامل تراب الجمهوريّة خاصّة في ما يتعلّق بتحليلها واستغلالها.

وتبعا لما تقدّم يقترح على جناب المجلس الموافقة على مشروع عملية التّركيز.

وصدر هذا الرّأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 21 ديسمبر 2017 برئاسة السيّد برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السّادة محمّد العيّادي وعمر التّونكتي والخموسي بوعبيدي وسالم بالسّعود وخالد السلاّمي والسيّدتين رجاء الشّوّاشي وريم بوزيّان وبحضور المقرّر العام السيّد محمد شيخ روحه وأمّن كتابة الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرئيـس

رضا بن محمود